برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، 11 - 2002/2/14

تقارير التقييم

البند 5 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لموريتانيا (2002-1998)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2002/5/1
20 December 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم بالنيابة (OEDE): Mr J. Lefevre رقم الهاتف: 066513-2358

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تطابق أهداف البرنامج القطري سياسة الحكومة الرامية إلى مكافحة الفقر. ويعتبر هذا البرنامج القطري من أول البرامج التي نفذت في أفريقيا الساحلية. ومن ثم فأنشطته تعد امتدادا للمشروعات الإنمائية السابقة. واستنادا إلى المعلومات المتوفرة فإن التحديد الجغرافي لمناطق المستفيدين يعتبر سليماً.

وقد تعطل البرنامج القطري بصورة ملحوظة جراء المدة الزمنية الطويلة التي تطلبتها المباحثات مع الأطراف الحكومية النظيرة إبان فترة صياغة ملخصات الأنشطة ووضع خطط العمليات. وينبغي أن تعجل الصياغة الأولية لأنشطة البرنامج القطري المقبل بصورة أكثر إحكاماً من خطوات تنفيذه. كما أن توفير الموارد البشرية المناسبة يعتبر أمرا ضروريا، خاصة ما يتعلق منها بالإمداد والنقل والرصد. ولم تكن اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق وتسيير البرنامج القطري جاهزة للعمل بعد، مما زاد من صعوبة تماسك وتكامل أنشطته. وهناك تعاون قائم بين البرنامج وأطراف شريكة أخرى، ولكن من الضروري توسيع نطاقه.

وبالنظر إلى أنشطة التنمية الريفية، فأن المعونة الغذائية تظل تمثل حافزاً هاما، لكنها تتطلب المزيد من البرمجة الجادة واستقطاب شركاء جدد. أمَّا المقاصف المدرسية فيوصى بزيادة أعداد الأطفال المستفيدين منها في المدرسة المعنية بصورة تدرجية ليتسع المشروع لكل الطلاب، وأن تبذل الجهود لتشمل، أيضا، أماكن منتقاه في إطار التحديد الجغرافي للمستفيدين. ورغم أن الهدف من توفير المساعدات للمجموعات الضعيفة كان التصدي للأزمة الاقتصادية، لكنه تمثل في الواقع في مواجهة مشكلة مزمنة.

وتعمل أنشطة البرنامج القطري بصفة رئيسية على تدعيم أهداف سياسة تحفيز التنمية. فالبرنامج القطري في مجمله يضم خمسة أنشطة، وهي جميعها تعتبر متوافقة مع تلك السياسة. وينبغي أن تشمل أنشطة البرنامج القطري الجديد أهداف ومؤشرات مشتركة ممكنة القياس، إضافة إلى المعلومات والبيانات المرجعية لقياس تأثير البرنامج القطري ومدى قدرته على مكافحة انعدام الأمن الغذائي للأسر الفقيرة خلال المدى المتوسط والطويل.

مشروع القرار

أخذ **المجلس** علماً بالتوصيات المتضمنة في تقرير التقييم الحالي، (WFP/EB.1/2002/5/1) بالإجراء الإداري المتخذ، كما هو مبين في وثيقة المعلومات المصاحبة (WFP/EB.1/2002/INF/8). ويحث المجلس على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن هذه التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثيرت خلال المناقشات.

نطاق التقييم

1- الهدف الأساسي من هذا التقييم هو معرفة إن كان نهج البرامج القطرية الذي تبناه **البرنامج** عام 1995، قد شكل أداة فعالة لتخطيط وتنفيذ أنشطة **البرنامج** الإنمائية في موريتانيا. وقد سعى التقييم لمعرفة إن كانت استراتيجية منهاج البرامج قد نجحت في تحقيق نتائج أفضل من تلك التي يمكن إحرازها عن طريق الاستمرار في تنفيذ مشروعات منفردة في البلاد.

2- إن تحليلات البعثة وتوصياتها لا تمثل تقييما مفصلا للأنشطة الأساسية للبرنامج القطري. بل هي بالأحرى تقييم لمدى القدرة على الاستفادة من منهاج البرنامج القطري الجديد وإطاره. ورغم ذلك، ونظراً لأهمية السياسة الجديدة المتعلقة باستخدام المعونة الغذائية **للبرنامج** من أجل التنمية، فقد تم تحليل الأنشطة في ضوء منهاج تحفيز التنمية، الذي يرمي لخلق ظروف أفضل تمكن الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي والمجموعات الفقيرة من الاستثمار في مجالات تؤمن لها فوائد مباشرة على المدى البعيد.

مخطط البرنامج القطري

الأساس المنطقي لمعونة البرنامج الغذائية

3- تعتبر موريتانيا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وهي إحدى البلدان الأقل نموا في العالم حيث يقدر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 396 دولاراً في عام 1998، وفي عام 2000، ووفق مؤشر قياس التنمية البشرية، احتلت موريتانيا المرتبة 149 من بين 174 بلدا تم استعراضها. وفي مجالات الصحة والتعليم والعمالة فإن الحصول على الخدمات الأساسية محدود للغاية. وعموما، طرأ تحسن على بعض المؤشرات مثل ارتفاع النسبة المئوية الوطنية للأطفال المسجلين للدراسة على سبيل التفرغ، ومعدل الحصول على الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب. ورغم ذلك تظل هذه المعدلات دون مستوى المعايير المرغوبة وتبرز التفاوت الملحوظ في كافة أنحاء هذا البلد.

4- تغطي صحراء موريتانيا مساحة تعادل 75 في المائة من أراضيها. ويقدر عدد سكانها بحوالي 2.5 مليون نسمة، ويزدادون بمعدل 2.9 في المائة سنويا، مع التميز بدرجة ملحوظة من التمدن. بيد أن الفقر أساسا ظاهرة ريفية فيها. فعلى المستوى القومي تبلغ نسبة الأسر الفقيرة 41 في المائة، ويعيش 26 في المائة منها في فقر مدقع. وتعاني موريتانيا من عجز غذائي هيكلي. كما أن إمكاناتها الإنتاجية ووسائل الإنتاج تحول دون بلوغ هدفها الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ويمارس الري الزراعي فقط في المنطقة الجنوبية من البلاد، أما في الأماكن الأخرى فلا تزال الزراعة المطرية وزراعة الأراضي السبخة تسهم في توفير معظم إنتاج القطر من الحبوب. وخلال الفترة 1955 - 2000 تلقت موريتانيا ما يعادل متوسطه السنوي 000 24 طن من المعونة الغذائية من الحبوب، أي حوالي 12.1 في المائة من متوسط إنتاجها المحلي.

أنشطة البرنامج القطري

5- اعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري لموريتانيا في دورة أكتوبر/تشرين الأول 1997. وهو يمثل أحد أوائل البرامج القطرية في أفريقيا الساحلية. وتبلغ التكلفة الكلية للبرنامج القطري 22 مليون دولار، تشمل نحو 000 30 طن من الغذاء لفترة خمس سنوات (1998-2002).

6- وأهداف البرنامج القطري الواردة في الوثيقة التي أجازها المجلس التنفيذي، هي: (1) تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين من خلال توفير أمن غذائي أفضل لهم وتخفيف هشاشة القطر إزاء التقلبات المناخية، مع مشاركة أكبر من النساء في الأنشطة المتعلقة بتطوير مهاراتهن، وصون البيئة والتدريب؛ (2) تعزيز تعليم الأطفال في المناطق الريفية المحرومة، وذلك بتركيز خاص على تعليم الفتيات؛ (3) توعية الأمهات بمسائل التغذية في البيئات الريفية المحرومة، وتقليل معدلات سوء التغذية بين الأطفال في المناطق النائية.

7- وأما الأنشطة المنتقاة لتحقيق أهداف البرنامج القطري فقد تم تجميعها حول مجالين من مجالات التنفيذ هما: (1) التنمية الريفية من خلال مشروعات أعمال تنفذها المجتمعات المحلية (تشييد خزانات صغيرة، حفر الجداول، مزارع الخضر.. الخ)، صون البيئة وتحسينها (تثبيت الكثبان الرملية، إعادة التشجير..)، وتعزيز مشاركة النساء في مجالات تحسين الأمن الغذائي، ومحو الأمية الوظيفي والتدريب الفني؛ (2) تنمية الموارد البشرية (التغذية المدرسية وتحسين الظروف التغذوية للمجموعات الضعيفة). ويعمل البرنامج القطري في ثمان مناطق من المناطق الجغرافية الثلاثة عشر في البلاد، تم اختيارها على أساس مؤشرات الفقر فيها، والكثافة السكانية والتعرض للظروف والتقلبات المناخية. وغالبية سكان هذه الأقاليم كانوا يضطلعون بتربية الماشية في السابق، وقد تحولوا للزراعة إثر هلاك الجزء الأكبر من ماشيتهم خلال فترتي الجفاف الشديد في 1969 و1973.

تقييم أداء البرنامج القطري

التوجه

8- تم تصميم البرنامج القطري استناداً إلى سياسات الحكومة الإنمائية، وعلى وجه الخصوص مذكرة الاستراتيجية القطرية التي تبنت نهجا متكاملاً من خلال التركيز على محاربة الفقر، مع إيلاء أهمية خاصة للمناطق الزراعية الرعوية في البلاد. وأهداف البرنامج القطري متطابقة تماما مع استراتيجية الحكومة، وتتكون أساساً مما يلي: (1) تنمية الموارد البشرية وبخاصة قطاعي التعليم والصحة، (2) صون البيئة بالتعاون مع هيئات محلية وإقليمية، (3) تكثيف الزراعة وتحجيم الهجرة من المناطق الريفية. بيد أن تنظيم أنشطة البرنامج القطري الحالية المركزة في مجالي التنفيذ المذكورين آنفا أي التنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية، يبدو على السواء مناسبا وقابلاً للتطبيق، لا سيما وأنه يتحتم اتخاذ هذين المجالين أساساً للبرنامج القطري المقبل بعد إضفاء بعض التغييرات اللازمة.

9- وتصميم البرنامج القطري لموريتانيا جاء متماشيا مع خطوات الإعداد المألوفة لمخطط الاستراتيجية القطرية. وقد قدم إلى المجلس التنفيذي في شهر مايو/أيار 1996، وأوصى المجلس بضرورة تركيز البرنامج القطري على المناطق الريفية الأكثر فقرا، بجانب تعزيز جهود الحكومة الرامية نحو لا مركزية أنشطتها الإنمائية. وبجانب ذلك، استفادت التحضيرات الخاصة بتنفيذ البرنامج القطري من بعثات الدعم الفني التي نفذت مهامها بمشاركة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو.

تحديد مناطق المستفيدين

10- جرى الإعداد للبرنامج القطري دون الاستفادة من تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها الذي لم يكن يستخدم بصورة منتظمة في ذلك الوقت. ورغم هذا، فقد انتقى البرنامج القطري مناطق جغرافية أولية لتنفيذ الأنشطة استناداً إلى الاستقصاءات الحالية حول الظروف المعيشية للأسر (1988-1990)، واستقصاء لمؤشرات الفقر تم إجراؤه في 1991-1992.

11- وتوجهت أنشطة البرنامج القطري نحو الولايات الزراعية الرعوية الثمانية في الجنوب والجنوب الشرقي من موريتانيا التي تعتبر من وجهة نظر محللي الأمن الغذائي مناطق معرضة لدرجة كبيرة. وكنتاج لإعادة توجيه عمليات **البرنامج**، وعلى غير ما كان متبعاً في المشروعات السابقة، اختار هذا التوجه عن قصد الأقاليم التي تركز فيها انعدام الأمن الغذائي والهشاشة.

12- وبناء على المعلومات المتوفرة عند تصميم البرنامج القطري بدا التحديد الجغرافي لمناطق المستفيدين مرضيا. وعليه، وعند الإعداد للبرنامج القطري المقبل يمكن تحسين برمجة الأنشطة وتوخي الدقة في اختيار المستفيدين خاصة بالاستعانة بمحصلة تحليلات هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التي تنفذ في الوقت الراهن، ومن البيانات التي يوفرها مرصد انعدام الأمن الغذائي في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ونظام الإنذار المبكر عن المجاعات. ولا شك في أن اختيار المستفيدين من بين مجموعات سكانية ووفق معايير اجتماعية اقتصادية معينة ليس بالمهمة السهلة –وعلى الأخص بالنسبة للنشاط الأساسي الأول- حيث يتوقع أن يعمم نفع الأنشطة على كافة المجموعات.

التوصية

- تسهيل عمليات تخطيط وتنفيذ ورصد العمليات، ولتفادي تشتيت الجهود، ينبغي العمل على برمجة الأنشطة في منطقة جغرافية واحدة قبل التحول للمنطقة التالية. ولزيادة درجة التآزر بين الأنشطة يتوجب تبني منهاج تكاملي لتحديد المستفيدين ولتخطيط الأنشطة الرامية لتنمية المناطق الريفية حيث سيضطلع البرنامج القطري بتنفيذ العديد من الأنشطة. وفضلاً عن ذلك، يوصى بإعداد دراسة اجتماعية اقتصادية محددة بهدف تقييم استدامة وملكية الأصول التي سيتم إصلاحها أو إنشاؤها.

التماسك

13- يتواجد **البرنامج** في موريتانيا منذ فترى طويلة (منذ 1964). وقد أثر منهاج المشروعات، الذي اتجه في البداية إلى دعم التعليم ثم التنمية الريفية منذ عام 1971، بصورة ملموسة في بنية البرنامج القطري الحالي. وباستثناء المعونة الموجهة للمجموعات الضعيفة (17 في المائة من موارد البرنامج القطري المالية) فأن محتوى البرنامج القطري يعد في واقع الأمر مواصلة لمشروع تنمية ريفية متعدد الأغراض ومشروع للتغذية المدرسية، وينبغي النظر إلى البرنامج القطري الحالي بوصفه مرحلة انتقالية بين منهاج المشروعات ومنهاج البرامج القطرية. وفي الفترة التي شهدت صياغة البرنامج القطري لم تكن التوجيهات الخاصة بكيفية تصوره موجودة بعد، ونعني الموارد وسياسات التمويل طويلة المدى (1999)، ودليل تصميم البرامج (2000)، وسياسة درء الكوارث (2000).

14- وبما أن اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق وتسيير البرنامج القطري لم تبدأ أعمالها بعد، فقد حافظ المكتب القطري على علاقات، منفصلة نسبياً، مع الشركاء الحاليين. ومثل هذا الأسلوب في العمل يعزز منهاج المشروعات فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج القطري، ويصعب من تأكيد كفالة التماسك والتكامل في أنشطة البرنامج القطري.

التوصية

- عند إعداد وتنفيذ البرنامج القطري التالي ينبغي تشكيل لجنة وزارية مشتركة لتنسيق وتسيير البرنامج القطري، تترأسها وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وعضوية المشاركين الرئيسيين التالي ذكرهم: المكتب القطري، ومرصد الأمن الغذائي التابع للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، ووزارة التنمية الريفية والبيئة، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة التربية، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية. أما اجتماعات اللجنة فينبغي أن تسير على نهج واقعي ونشط وتحدد فترات انعقادها في البرنامج القطري المقبل المعروض على المجلس التنفيذي.

التكامل

15- أعد البرنامج القطري قبل بداية التقدير الموحد للقطر وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وبحلول يناير/كانون الثاني 2000 فحسب روجعت المسودة الأولى لوثيقة التقدير الموحد للقطر، كما جرى استعراضها وتعديلها بواسطة العديد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة حيث كان يتوقع إجازتها في يونيو/حزيران 2001. ومن المقرر إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية خلال النصف الثاني من عام 2001، على أن تتم إجازته في 2002. وقد شارك المكتب القطري بصورة ملموسة في هذه العملية. ومن المتوقع أن يستفيد البرنامج القطري المقبل من الرؤية التشاركية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تنمية موريتانيا. أما دورة البرمجة التالية التي روعي فيها الاتساق في نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها فمن المقرر أن تبدأ في يناير/كانون الثاني 2003 متزامنة مع الموعد المتوقع لانطلاقة البرنامج القطري التالي.

16- ويبرز تنفيذ البرنامج القطري الجهود التعاونية **للبرنامج** وشركاء التنمية، ولكن المطلوب تكثيف مثل هذه الجهود. ويمكن تلمس هذا التعاون المحدود النطاق في التنمية الريفية ومشروعات المجموعات الضعيفة التي يجري تنفيذها مع المنظمات غير الحكومية. ويتعاون **البرنامج** كذلك مع العديد من وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة اليونيسيف،

ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المشروعات المشتركة (إلا أن نطاق هذه المشروعات محدود نسبياً).

التوصية

- ينبغي على **البرنامج** زيادة عدد شركائه، لاسيما في قطاع التنمية الريفية. وعلى الشركاء الذين يتم اختيارهم تقاسم الاهتمام بالتكامل والدعم المتبادل. كما ينبغي أن تتوفر لديهم موارد بشرية ومالية تكميلية، وأيضا إمكانات للرصد وقدرات للتقييم.

17- واتضح أن لنهج البرنامج القطري أثر إيجابي فيما يتعلق بنظرة الحكومة إلى المعونة الغذائية **للبرنامج**. وإدراكاً لأن المرحلة التحضيرية للبرنامج القطري تعتبر مرحلة فريدة تخصص لها موارد كبيرة، أظهرت الحكومة التزاما جادا على غير ما كانت عليه إبان الإعداد للمشروعات الفردية. وخلال مرحلة التنفيذ بدت الأطراف الحكومية النظيرة أكثر التزاما وتفهما مما كانت عليه في السابق. وقد استفاد كل من الحكومة والمكتب القطري من الدروس المستقاة من التعطيل والعقبات التي ظهرت أثناء تنفيذ البرنامج القطري الحالي، وأيضا فيما يتعلق بالجهود المطلوبة لتحسين تقارير الرصد.

التنفيذ

18- يتبيَّن من النظر في تنفيذ البرنامج القطري أن هناك تعطيل ملحوظ بالنسبة لبدء انطلاق الأنشطة. وقد أجاز المجلس التنفيذي البرنامج القطري في أكتوبر/تشرين الأول 1997، ولكن الاتفاق مع الحكومة لم يتم توقيعه إلا بحلول مارس/آذار 1999، كما أن خطط التنفيذ الفعلي لم تكتمل حتى مايو/أيار 2000. إلا أنه لا يمكن إرجاع أسباب هذا التعطيل فقط إلى الصعوبات التي تخللت المباحثات مع الأطراف الحكومية النظيرة فيما يتعلق بمراجعة ملخصات الأنشطة وخطط العمليات. بل إن للتصميم الأساسي للبرنامج القطري ضلع في ذلك، إذ لم يكن مفصلا بصورة وافية. كما أن تعريف العمل والمسؤوليات الخاصة بذلك لم يكتمل إلا بعد إجازة المجلس التنفيذي للبرنامج القطري. وتبين أيضا أن هناك بطء في إرسال الوثائق بين المكتب القطري والمكتب الإقليمي والمقر. وبناء على ذلك فإن المعدلات المتدنية للإنجازات المسجلة حتى اليوم تعزى في غالب الأمر إلى تنفيذ البرنامج القطري أكثر مما تعود إلى قدرة الأنشطة الإنمائية المحدودة على امتصاص المعونة الغذائية.

التوصية

- ليتسنى تقصير الفترة الفاصلة بين إجازة وتنفيذ البرنامج القطري، يوصى أن يكون العمل الذي يقتضيه تصميم البرنامج القطري المستقبلي أكثر دقة. كما يتوجب إيجاد تعريف فني جيد للأنشطة المقترحة، مع مراعاة إتمام هذه المهمة أثناء فترة تصميم البرنامج القطري، وذلك بغرض تيسير صياغة الوثائق المستقبلية (ملخصات الأنشطة، وخطط العمليات..الخ).

19- وأما أنشطة النقل والإمداد في البرنامج القطري فتتم عبر وساطة لجنة الأمن الغذائي التي توفر التنسيق بجانب امتلاكها لإمكانات التخزين اللازمة. أما الأطراف الفنية الحكومية النظيرة (لجنة الأمن الغذائي والإدارة العامة لإعانة مشروعات المقاصف المدرسية) فعليها تقع مسؤولية إدارة المؤن. وقد ساعدت مراجعة الحسابات التي أجراها المكتب القطري في 1998 على تحسين إدارة الأغذية، وأدخلت فكرة الإدارة المشتركة للبرنامج القطري بواسطة **البرنامج** والأطراف الحكومية النظيرة. وبفضل عملية الطوارئ الإقليمية 60410، يوجد في المكتب القطري حاليا موظف إمداد ونقل (بالإضافة إلى مساعد له) للمساعدة في تنفيذ توزيع الغذاء بصورة أفضل. كما أن تحسنا جديرا بالاهتمام قد طرأ في هذا المجال، حيث تم تعيين موظفي رصد مستقلين مهمتهم إرسال المؤن الغذائية للمستفيدين في إطار عملية الطوارئ (التي تم توسيعها لتشمل كافة العمليات الإنمائية). فالارتقاء بالعمل يجب أن يشمل أيضا كل مجالات تدريب العاملين في المستودعات، واحترام إجراءات النقل والإمداد وإدارة ومعالجة المؤن. كما أن الإبقاء على قسم النقل والإمداد في البرنامج القطري يعد أمرا أساسيا لتنفيذ هذا البرنامج.

20- وبالرغم من التحديد الجغرافي لمناطق المستفيدين الوارد ضمن البرنامج القطري، فإن مساحة موريتانيا الشاسعة وكثافتها السكانية المحدودة يفرضان بعض القيود فيما يتعلق برصد الأنشطة، وإدارة الأغذية. ويتحتم الإبقاء على موظفي **البرنامج** بأعداد مناسبة لضمان تنفيذ البرنامج القطري في موريتانيا. كما ينبغي إبقاء الموظفين في المكتب الرئيسي في نواكشوط، حتى لو أجري تعديل على الفصل بين الموظفين المحليين والدوليين وفق الموارد المتاحة (تكاليف الدعم المباشر). ورغما عن ذلك، فإن الوجود الميداني **للبرنامج** يعتبر غير كاف. ويعتبر تجديد عرض الوظيفتين الشاغرتين الخاصتين بمتطوعي الأمم المتحدة الاثنين، في كيفا بالنسبة للجزء الشرقي من البلاد وفي كيدي بالنسبة للجزء الجنوبي، أمرا في غاية الأهمية، كما يمكن تعيين متطوعين آخرين بغرض تحسين كافة عمليات الرصد بوجه عام. ومن ثم فيمكن دمج وظائف المتطوعين الأربعة في هياكل التنمية المحلية بهدف تقليل تكلفة تشغيل المكاتب الفرعية في البلاد.

التوصية

- بالنسبة للبرنامج القطري المقبل، ينبغي أن تتوفر لدى **البرنامج** موارد بشرية كافية لتمكينه من الاستمرار في تعزيز الرقابة على النقل والإمداد. كما يجب أن توكل مهام لمتطوعي الأمم المتحدة في الأقاليم المختلفة لتحسين الرصد الميداني

المرونة

21- يتضح من النظر في أوضاع الطوارئ التي تصدى لها **البرنامج** منذ 1992، أنها تحدث مرة كل عام، إما نتيجة لوجود اللاجئين أو بسبب الفيضانات ومواسم الجفاف المتكررة. ولا يتضمن البرنامج القطري الحالي أي موارد يمكن تحريكها بسرعة في حالات الكوارث، سواء لأغراض تخفيف آثار الكوارث أو لعمليات الإعمار. وقد وصفت موريتانيا بأن لديها "طوارئ صامتة"، فخلال فترة التسع سنوات المنصرمة قام **البرنامج** بحشد 46 000 طن من المؤن الغذائية لمقابلة احتياجات المعونة الغذائية الطارئة.

مساواة الجنسين

22- إن تنفيذ المشروع الفرعي "تعزيز مشاركة النساء" (في إطار النشاط الأساسي الأول) تعتريه عقبات كبيرة، مثل ضعف قدرة الشريك في التنفيذ على الحركة الميدانية، وهو أمر يحد من حركة هذا الشريك في المناطق الحضرية وما حولها يجعلها تقتصر على محور لا يتجاوز نصف قطره 20 كيلومترا في كل المدن. وقد خصصت أنشطة المشروع الفرعي للتعاونيات المعتمدة لدى وزارة شؤون المرأة. وهذا بدوره يقلل من نطاق الأنشطة بصورة ملموسة لا سيما وقد اقتصر على حدائق البقول والأعمال اليدوية. وللحاجة للتدريب أثرها الواضح بين كل السكان المعدمين. فمن خلال التجربة المكتسبة تبين للمسؤولين ضرورة تضمين التدريب للمشروع الفرعي في البرنامج القطري القادم والذي سيتاح لكل المستفيدين من النشاط الأساسي ممن لديهم الرغبة، دون اقتصاره على أنشطة حدائق البقول والأعمال اليدوية. وفي سياق النشاط الأساسي الأول: التنمية الريفية، ينبغي النظر إلى التزامات **البرنامج** تجاه النساء، نظرة عصرية. وفي السياق الموريتاني، فإن أي تحليل بسيط مبني على اعتبارات مساواة الجنسين سيكون إلى حد كبير محدود النطاق. وإذا كان من المستطاع تحويل الاحتياجات إلى أعمال إنمائية ملموسة، دون إغفال القضايا المدرجة، فسيكون من الأنسب التفكير في المجموعات الضعيفة التي تواجه مشكلة الحصول على الموارد الحيوية (الأرض والماء).

23- إن التزامات **البرنامج** تجاه النساء تبدو أكثر وضوحا في إطار النشاط الأساسي الثاني: تنمية الموارد البشرية. ففيما يتعلق بالتغذية المدرسية تتلقى الفتيات الصغار المعونة الغذائية بنفس الطريقة التي يتلقاها بها الفتيان. أمَّا الدعم المقدم للمجوعات الضعيفة فإن النساء هن المستفيدات الرئيسيات منه.

التوصية

- ينبغي على الأنشطة التي تهم النساء في المقام الأول أن تركز على المجالات الفنية، بجانب العمل على تطوير الشراكات بغرض توفير المهارات اللازمة. كما يجب أن تعطى الأولوية لمحو الأمية الوظيفي، ليتسنى للنساء الاستفادة إلى أقصى حد مما لديهن من معارف في مجالات تتوفر فيها فرصة كسب دخل أساسي ومضمون. وهذا ربما يشمل زراعة الأشجار للحصول على محصول الصمغ العربي، والخشب لأغراض التدفئة والبناء، وكذلك إنتاج العلف الحيواني.

تقييم مساهمة الأنشطة في تحقيق أهداف البرنامج القطري

التنمية الريفية

24- يقوم النشاط الأساسي الأول بتعزيز التنمية الريفية والأمن الغذائي. ويعتبر النشاط في جميع جوانبه بمثابة امتداد للمشروع السابق متعدد الأغراض (موريتانيا 2822). ولكل من المشروعات الفرعية ذات العناصر الثلاثة (أعمال محدودة النطاق، وإعادة التشجير، ودعم مشاركة النساء في الأمن الغذائي) وكالة تنفيذ حكومية خاصة به، ونعني لجنة الأمن الغذائي، وإدارة التنمية الريفية والبيئة ووزارة شؤون المرأة. وتنفذ المشروعات الفرعية الثلاثة في استقلال شبه تام بعضها عن بعض ودرجة التفاعل بين مختلف العناصر تكاد لا تذكر. وتحديد الأنشطة المدرجة في البرنامج القطري الجديد مبني –إلى حد كبير- على أنشطة المشروع التي كانت قائمة عند تصميم البرنامج القطري، لكن لم يراع فيها بالقدر الكافي إمكانية إنشاء أنشطة جديدة، أو حتى إجراء تعديل في الأنشطة القائمة ليتسنى بذلك خلق التكامل والتفاعل المطلوبين في إطار منهاج البرنامج القطري. ومن ثم، فإن حداثة منهاج البرنامج القطري لموريتانيا التابع **للبرنامج** وشركائه الذي وضع في عام 1997 سيساعد على تفسير هذه التجزئة إلى حد كبير.

التوصية

- ينبغي أن تنظم ورش العمل، التي يشارك فيها **البرنامج** وشركاؤه، كي تساعد على إيجاد تعريف جديد للأنشطة. كما ينبغي على ورش العمل أن تعمل على ترويج التوجه الاستراتيجي الجديد **للبرنامج**، وأن تعمل على وضع إطار منطقي يتضمن الأساليب المستخدمة لاختيار الشركاء الذين يتمتعون بمزايا نسبية لبلوغ الأهداف المقترحة

25- ويعتبر شركاء **البرنامج**، وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية، أن المعونة الغذائية تمثل عنصرا أساسيا لتعبئة المجتمعات المحلية لتحقيق إنجازات عالية التكلفة من حيث الوقت والعمل. ورغما عن أهميته الجوهرية ينبغي أن يصاحب الدعم الغذائي إشراف فني ملائم إلى جانب توفير الموارد المالية اللازمة لشراء البنود غير الغذائية. وينبغي أن تتساوق المدخلات التكميلية، وأن تتخذ الضمانات اللازمة لتأمين استفادة المجموعات الضعيفة المعنية بصورة مباشرة من الأصول التي تم إنشاؤها ومن الإنتاج المحقق منها. ومطلوب كذلك إجراء تحسينات في حالات معينة تتعلق بنوعية هذه المدخلات وكذلك فيما يتعلق بمعرفة المستفيدين من هذه المكاسب، وكيفية استخدامها.

التوصية

- إن توسيع مجال المشاركين يعني إجراء برمجة صارمة. وتمثل اللجنة الإقليمية للتنمية والإدارة العامة للجنة الأمن الغذائي في نواكشوط الشريكين الرئيسيين المنوط بهما تنسيق أنشطة البرنامج القطري المختلفة. كما ينبغي توقيع عقود رباعية الأطراف مع المجتمع المحلي، والحاكم الإقليمي، والشريك المنفذ و**البرنامج** فيما يتعلق بوسائل التنفيذ والضمانات على ملكية الأصول المنشأة.

26- وأدى عدم المرونة الإدارية وانعدام المدخلات اللازمة إلى تعطيل البدء في أعمال معينة. وعلى سبيل المثال يفتقر موظفو الإدارة العامة للبيئة والتنمية العاملون ضمن إطار وزارة التنمية الريفية والبيئة إلى القدرة على التحرك التي تمكنهم من القيام بعمليات الرصد والتنسيق. كذلك واجهتهم معوقات فيما يتعلق بالحصول على معدات بسيطة (عربات اليد، مجارف، أكياس بلاستيك، ونباتات). ومثل هذه العوامل تحد من الدور القيادي الذي يفترض أن تلعبه وزارة التنمية الريفية والبيئة في مجال البيئة وحماية أصول الإنتاج مثل الجداول والخزانات والآبار، وكذلك النباتات التي يمكن استخدامها لإنتاج الصمغ العربي، وخشب الوقود وعلف الماشية.

التوصية

- يتحتم إيجاد شركاء جدد ممن لديهم المقدرة على المشاركة في التنفيذ بصورة أكثر انضباطا، وبحوزتهم كل الموارد والقدرات المطلوبة. وعلى **البرنامج** أن يقوم، بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق وتسيير البرنامج القطري وبموافقة وزارة الإشراف الفني، بعقد بروتوكولات اتفاقيات ثنائية مع الشركاء الجدد. وهذا من شأنه أن يعين على تجنب ما تقتضيه إجازة المشروعات الفردية ذات النطاق الضيق من وقت طويل، مما يضفي المزيد من السرعة والمرونة على التنفيذ.

27- وأما بالنسبة للرصد، فقد نظم المكتب القطري **للبرنامج** ورشتي عمل بهدف وضع مؤشرات للرصد، وذلك بالتعاون مع الحكومة ومع الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وسيكون استخدام هذه المؤشرات محدودا، ومقصورا على نوع وعدد الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بجانب أعداد المستفيدين حسب الجنس. وقد تتطلب بعض المصطلحات الرئيسية مثل (المستفيدين، وصيانة البنية الأساسية، والاستيطان الأسري..) تفكيرا أعمق وتوضيحا أكثر حتى تكون المعلومات التي يتم تجميعها ذات فائدة. ولكي لا يثقل العبء على المكتب القطري فقد اقترح بأن يقوم الشركاء باختبار المؤشرات المختارة، وأن يقوموا بمراجعتها خلال جلسات العمل التمهيدية لإعداد البرنامج القطري المقبل.

المقاصف المدرسية

28- تقع مدارس المستفيدين في أكثر المناطق هشاشة في القطر. ويسمح لأشد الطلاب عوزاً فقط بالاستفادة من خدمات هذه المقاصف. وبالرغم من وجود معايير معترف بها، فإن اختيار المستفيدين يعتبر مهمة حساسة بعض الشيء، حيث أنه ينحو إلى التمييز بينهم فضلاً عن صعوبة تحقيقه.

التوصية

- يوصى بزيادة عدد الطلاب المستفيدين، تدريجيا في مدرسة بعينها، ليتسنى في النهاية ضم كل الطلاب في المدرسة إلى صفوف المستفيدين. وهذا يتطلب بالتالي تحديداً أكثر دقة للمستفيدين في المدارس الواقعة في المناطق الهشة، وأيضا لتلك المدارس التي تتصف بمعدل مواظبة منخفض.

29- ويرى الآباء، ومديرو المدارس والمعلمون، أن للمقاصف المدرسية أثر إيجابي ملموس على التلاميذ المتفرغين للدراسة، ولكن لا توجد دراسات مقارنة لتعزيز هذا الرأي. ومعدل الالتحاق بالمدارس في موريتانيا مرض إلى حد ما، كما أن الخطة العشرية الجديدة للتعليم (2001-2002) تركز أكثر على قضايا المواظبة الطويلة الأمد للتلاميذ والتلميذات في المدارس. وفضلاً عن ذلك، يعتبر كل تلميذ يترك الدراسة بعد سن السادسة، وعلى الأخص البنات، ضعيف التعليم. وعليه، تعمد الخطة الجديدة إلى مد فترة مرحلة التعليم الأساس..

التوصية

- ينبغي على **البرنامج** أن يساعد في هذا النهج في إطار البرنامج القطري الجديد مع عدم الابتعاد عن مراميه الأساسية المتعلقة بتقديم المساعدة فقط للتعليم الأساسي.

30- وتبين أن أولياء الأمور لا يدركون إدراكا كافياً مسؤولياتهم في إدارة المقاصف المدرسية، ولكنهم بصفة عامة، مستعدون عندما تطلب مساعدتهم، وتسد مشاركتهم حاجة ضرورية هي تحسين الأطعمة التي يقدمها المقصف وصون البيئة المدرسية. وقد تلاحظ أيضا، في مناطق معينة، وخلال فترة العجز الغذائي (أبريل/نيسان- يوليو/تموز)، أن الوجبة التي يتلقاها التلميذ في مقصف المدرسة هي وجبته الوحيدة في اليوم.

التوصية

- ينبغي زيادة الحصص الغذائية مؤقتاً خلال فترة العجز الغذائي، وأيضا يمكن تحسين حملات التوعية العامة، والإعلام والتدريب.

المجموعات الضعيفة

31- تقرر تقديم المعونة للمجموعات الضعيفة عقب دراسة تغذوية أجرتها منظمة اليونيسيف عام 1996، كشفت عن الوضع المنذر بالخطر في موريتانيا (معدل سوء تغذية مزمن بلغ 44 في المائة، بجانب 23 في المائة من الأطفال بأوزان أقل من مستوى أعمارهم)، لاسيما في المناطق الريفية في عفتوت. وهذا النشاط هو العنصر الوحيد الجديد في البرنامج القطري. ودوره هو التصدي لأزمة إقتصادية، ولكن اتضح أن الأمر يتعلق

بمشكلة مزمنة. وقد تم توقيع بروتوكول بين وزارة الشؤون الإنسانية والاجتماعية **والبرنامج** ومنظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية إلا أن وضعه موضع التنفيذ كان صعبا.

32- وتقدم المعونة للمجموعات الضعيفة عن طريق مراكز التغذية المجتمعية، وهي موجهة للأطفال من سن الرضاعة وحتى عمر خمس سنوات، وللنساء الحمل والأمهات المرضعات. وتوفر الأنشطة والمشروعات المدرجة في البرنامج القطري مساعدات مختارة في هذا المجال، لكنها لا تضمن استمراريتها بصورة غير محدودة. أما طول فترة التعافي المطلوبة للأطفال المصابين بسوء التغذية والذين استوعبوا في مراكز التغذية المجتمعية فتعتبر طويلة نسبيا (70 يوماً في المتوسط)، كما أن نسبة التعافي متدنية للغاية (أقل من 50 في المائة).

33- ويمكن تحقيق تحسينات ملموسة إذا تم توفير وجبات متزنة تغذويا، ومعالجة الأطفال المصابين بسوء التغذية من الديدان وإذا توافرت أجهزة قياس الجسم البشري، وإعادة تدريب مساعدي التغذية.

التوصية

- عقب تعيين الوكيل الصحي، يوصى بتزويده بالأدوية الأساسية وبمغذيات دقيقة معينة (الحديد، وفيتامين ألف، ..الخ). وبما أن منظمة اليونيسيف وهيئة الصحة العالمية بصدد الإعداد لبرامجهما الجديدة، فينبغي على **البرنامج** التنسيق معهما فيما يتعلق بإعداد البرنامج القطري المقبل.

تنفيذ سياسة تحفيز التنمية

34- تعتبر أنشطة البرنامج القطري لموريتانيا متوافقة بصفة عامة مع المبادئ الواردة في الوثيقة المرجعية[1] التي تضع المعونة الغذائية في إطار التنمية. وتتسق أنشطة البرنامج القطري الخمسة كلها مع هذه السياسة، ويشمل ذلك أساليب استخدامها للأغذية. أما التعليمات الجوهرية الخاصة بالتحديد الجغرافي لهذه الأنشطة فقد تم استيفاؤها، لكن يتوجب إدخال تحسينات فيما يتعلق بتحديد الأسر المستفيدة. كذلك، أصبحت شراكات العمل الآن حقيقة واقعة، وإن كان ينبغي تحسينها بدرجة كبيرة، كما أشير إلى ذلك آنفا.

35- وبالنظر إلى رصد أثر أنشطة البرنامج القطري على أولئك المستفيدين من مساعدات **البرنامج**، يحد الفشل في إبراز النتائج من تطبيق سياسة تعزيز التنمية. ومن ثم ينبغي وضع مؤشرات النتائج الرئيسية، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالأسر، بغية تيسير تنفيذ البرنامج القطري في توافق تام مع السياسة.

التوصية

- يجب أن تتضمن أنشطة البرنامج القطري الجديد مؤشرات لقياس الحصائل وتحقيق الأهداف (المخرجات). كما ينبغي جمع المعلومات المرجعية الأساسية بهدف قياس أثر البرنامج القطري على انعدام الأمن الغذائي للأسر الفقيرة خلال المدى المتوسط والبعيد.

([1]) "تحفيز التنمية" WFP/EB.A/99/4-A، روما، 17-20 مايو/أيار 1999.